



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم اللغة العربية / الدراسات العليا

**الاحكامُ النحويةُ الضعيفةُ في كتابِ التذيلِ والتكميلِ في  
شرحِ كتابِ التسهيلِ لأبي حيان الأندلسيِّ (ت ٧٤٥هـ)  
دراسةٌ تحليليةٌ**

أطروحةٌ مقدمةٌ إلى

مجلسِ كليةِ التربيةِ للعلومِ الإنسانيةِ / جامعةِ ديالى وهي جزءٌ من  
متطلباتِ نيلِ درجةِ الدكتوراهِ في فلسفةِ اللغةِ العربيةِ وآدابها.

من الطالب

وسام صدام كييطان

بإشراف

**أ. د. علي عبدالله حسين العنبيكي**

٢٠٢٥م

١٤٤٦هـ

# الفصل الأول

المسائل النحوية الضعيفة في المركبات الاسمية والفعلية

## المبحث الأول

المسائل النحوية الضعيفة في المركبات الاسمية

## المبحث الثاني

المسائل النحوية الضعيفة في المركبات الفعلية

## المبحث الأول المسائل النحوية الضعيفة في المركبات الاسمية

### - رافع المبتدأ والخبر هو الابتداء

اختلف النحويون في رافع المبتدأ والخبر على أقوال منهم من ذهب إلى أن المبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بالمبتدأ وقيل أنهما ترافعا أي أن الخبر رفع المبتدأ والمبتدأ رفع الخبر إلى غير ذلك من الأقوال التي فصل النحويون القول فيها في مصنفاتهم<sup>(١)</sup>، ومن الأقوال التي نقلها أبو حيان عن المصنف هي أن المبتدأ والخبر كلاهما مترافعان بالابتداء أي الذي رفعهما عاملٌ معنوي ورد ابن مالك هذا المذهب ووصفه بالمذهب الضعيف الذي لا يصح لأمر نقلها أبو حيان بقوله: ((قال المصنف في الشرح: وهذا لا يصح لأربعة أوجه: أحدهما: أن الأفعال أقوى العوامل، وليس منها ما يعمل رفعين دون إبتاع، فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل، فكان أحق بأن لا يعمل رفعين دون إبتاع<sup>(٢)</sup>). قلت: قد عد بعض النحويين رفع خبر المبتدأ على أنه إبتاع لرفع المبتدأ، فعلى هذا يكون قد عمل العامل المعنوي رفعين بالإبتاع، كما عمل العامل اللفظي رفعين بالإبتاع. الثاني: أن المعنى الذي ينسب إليه العامل، ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمني والتشبيه، أقوى من الابتداء لأنه لا يمنع وجود دخول عامل على مصحوبه، والأقوى لا يعمل إلا في شيء واحد، وهو الحال، فالابتداء الذي هو أضعف أحق بأن لا يعمل إلا في شيء واحد قلت: لا نسلم أن التمني والتشبيه لا يعمل إلا في شيء واحد، بل قد عمل في الاسم والخبر وفي الحال، فهذه ثلاثة، والابتداء قد عمل في اثنين المبتدأ والخبر، فقد انحط عن العامل اللفظي درجة.

(١) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٠/١-٢٧١.

الثالث: أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بالإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف؟ ... الرابع: أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد مضي معنى الشرط والاسم الذي تضمنه، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ<sup>(١)</sup>.

وانفق أغلب نحاة البصرة على أن العامل في رفع المبتدأ هو الابتداء، والعامل في رفع الخبر هو المبتدأ وأول من ذكر ذلك الخليل وسيبويه<sup>(٢)</sup>.

والمبتدأ يرتفع بالابتداء سواءً أقدم المبتدأ أم أخر، نحو: (فيها عبدُ الله قائماً وعبد الله فيها قائماً<sup>(٣)</sup>)، ومن البصريين من يذهب إلى أن العامل الرفع في المبتدأ والخبر معاً هو الابتداء، ورد ابن مالك هذا المذهب بعدة أوجه منها: أولها: إن الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل، رفعين من دون إتباع. وثانيها: إن المعنى الذي ينسب إليه عمل، ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبة، كالتمني والتشبيه، أقوى من الابتداء. وثالثها: إن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ؛ لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه، ورابعها: إن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط<sup>(٤)</sup>.

(١) التذييل والتكميل : ٢٥٩/٣-٢٦٠ ، وينظر: شرح التسهيل: ٢٧٠-٢٧١.

(٢) ينظر: الكتاب ٨٦/٢-٨٨، ومعاني القرآن للأخفش: ٩/١، والمقتضب: ١٢/٤، وشرح كتاب سيبويه: ١٧٤/١، وشرح ابن عقيل: ٢٠١/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٨٨/٢، ١٢٧/٢-١٢٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٠/١-٢٧١.

وأما نحاة الكوفة فذهبوا إلى القول بالترافع، أي المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ<sup>(١)</sup>،  
وذهب مذهبهم أبو حيان<sup>(٢)</sup> والسيوطي<sup>(٣)</sup>.

و يترجح من العرض السابق ما ذهب إليه سيبويه، وأغلب النحاة من أن المبتدأ يرفع بالابتداء والخبر يرفع بالمبتدأ ومن يذهب إلى العامل المعنوي (الابتداء) في رفع المبتدأ والخبر لا يجوز الأخذ به؛ لأن العامل المعنوي ضعيف لا يعمل في مرفوعين وهو المذهب المشهور بين النحاة والمعروف عند النحويين أن العامل المعنوي ضعيف وإن كان الفعل هو أقوى العوامل فلا يتمكن من رفع مرفوعين فكيف لهذا العامل الضعيف المعنوي أن يرفع المبتدأ والخبر معاً فلاشك أن هذا المذهب ضعيف لا يصح وقد تكفل ابن مالك بالرد عليه من أربعة أوجه كما تقدم ولعل ما ذكره ابن مالك يكفي للرد على هذا المذهب وضعفه .

### - ارتفاع ( قليل ) بعد إلا على الابتداء وخبره محذوف

نقل أبو حيان عن ابن مالك ((قال المصنف ومن النفي المؤول قراءة<sup>(٤)</sup> بعض السلف ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة من الآية: ٢٤٩] برفع قليل لأن قبله ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾ [البقرة من الآية: ٢٤٩] فبذلك صار فشربوا بمعنى: لم يتركوه<sup>(٥)</sup>). ونقل أبو حيان أيضاً ((وزعم الفراء<sup>(٦)</sup> وتبعه ابن خروف<sup>(٧)</sup> أن ارتفاع (إلا قليل) على الابتداء، والخبر

- 
- (١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : م٥، ٣٨/١، ٤١.  
(٢) ينظر: التذييل والتكميل : ٣ / ٢٦٤ .  
(٣) ينظر: همع الهوامع : ١ / ٣٥٩ .  
(٤) ينظر : مختصر في شواذ قراءات القرآن : ١٥، ومعجم القراءات القرآنية : ٣٥٤/١، وشرح التسهيل : ٢/٢٦٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٥/٢١٣٩ .  
(٥) شرح التسهيل : ٢/٢٨١، ينظر : التذييل والتكميل : ٨ / ٢٠٣ .  
(٦) ينظر: معاني القرآن : ١/١٦٦، وشرح التسهيل : ٢/٢٦٦ .  
(٧) ينظر: شرح الجمل لأبن الضائع : ١/٩٤٢، (ولم اقف على رأي ابن خروف في مصنفاته).

محذوف، التقدير: لكن قليل منهم لم يشربوا منه، ونظيره ما حكاه سيبويه<sup>(١)</sup> من قولهم: والله لأفعلن كذا إلا حل ذلك أن أفعل كذا، أي: لكن حل ذلك، وإلا منقطعة، وحل مبتدأ.

وهذا الذي ذهبنا إليه ضعيف؛ لأنه لا دليل على الخبر؛ لأن شربوا لا يدل على أن غيرهم لم يشربوا؛ ألا ترى أنه لو جاء هنا بخبر آخر غير لم يشربوا المقدر لأمكن، فيحتمل: إلا قليل اغترفوا غرفة، ويحتمل: إلا قليل لم يشرب. ولا تدل قراءة النصب على الاستثناء على أن يكون التقدير: إلا قليل منهم لم يشرب. ولا تدل قراءة النصب على الاستثناء على أن يكون التقدير: إلا قليل منهم لم يشرب؛ لأن لكل قراءة حكمها؛ ألا ترى أن سيبويه<sup>(٢)</sup> منع في: أكلت السمكة حتى رأسها، بالرفع على أن يكون مبتدأ محذوف الخبر؛ لاحتمال أن يكون الخبر لا يقدر ب"مأكول" وإن كانت حتى إذا عطفت أو جرت تدل على أن ما بعدها داخل فيما قبلها؛ فلا تجعل قراءة الاستثناء دليلاً على تعيين الخبر أنه: لم يشربوا، كما لم يجعل تعيين الخبر بعد حتى أنه "مأكول" لأنها إذا جرت أو عطفت كان بعدها داخلاً فيما قبلها، وإذا لم يتعين ذلك فلا دليل على الخبر<sup>(٣)</sup>.

في الآية قراءتان ف((إحدى القراءتين: إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ. والوجه في (إلا) أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جدد فيه، فإذا كان ما قبل إلا فيه جدد جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها معرفة كان أو نكرة. فأما المعرفة فقولك: ما ذهب الناس إلا زيداً. وأما النكرة فقولك: ما

(١) ينظر: الكتاب: ٣٤٢/٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لأبن الضائع: ٩٤٣/١، (ولم أقف على رأي سيبويه في الكتاب)

(٣) التذييل والتكميل: ٢٠٤/٨.

فيها أحد إلا غلامك، لم يأت هذا عن العرب إلا بإتباع ما بعد إلا ما قبلها ((<sup>(١)</sup>)، وهذه القراءة أعني قراءة الرفع ليست القراءة اليتيمة بل هناك قراءة أخرى تؤيدها وهي قراءة في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَةً ءَامَنْتُ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤُسُّ ﴾ [يونس من الآية: ٩٨]، برفع (قوم) وهي قراءة الكسائي والجرمي<sup>(٢)</sup>، فقراءة ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة من الآية: ٢٤٩] ، برفع قليل التي هي موطن الشاهد يجعل المستثنى بدلاً من الواو في (فشربوا)<sup>(٣)</sup>. واختلف النحاة في توجيه القراءة فذهب سيبويه إلى جوب نصب المستثنى إذا كان الاستثناء تاماً موجباً ولا يجوز فيه الإتيان. فلا يصح قول (أتاني إلا أبوك)، لكن يجوز (ما أتاني إلا أبوك)<sup>(٤)</sup> وأما المبرد فيجوز إبدال المستثنى من المستثنى منه في التام المثبت<sup>(٥)</sup>، وتابعه الزجاجي<sup>(٦)</sup>.

وذهب بعض النحاة إلى أن يكون في جملة الاستثناء معنى النفي من باب التأويل فحملوها

على معنى ( فلم يطيعوه إلا قليلاً منهم ) برفع (قليل) فيكون بدلاً من الواو في (فشربوا)<sup>(٧)</sup>.

(١) معاني القرآن للفراء : ١٦٦/١.

(٢) ينظر : جمال القراءة وكمال الإقراء : ٧٠٨، والبحر المحيط : ٦ / ١٠٧ - ١٠٨.

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٦٦/١ ، وروح المعاني : ١ / ٥٦٢.

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٣١.

(٥) ينظر : المقتضب : ٤ / ٣٩٥ .

(٦) ينظر : اللامات : ٣٨ .

(٧) ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٣٢١ ، والكشاف : ١ / ٢٩٥ والبديع في علم العربية : ٢١٧.

وذهب ابن مالك وغيره من النحويين إلى أن (قليل) مبتدأ خبره محذوف<sup>(١)</sup>، مستدلين بقوله (كُلُّ أُمَّتِي مُعَاْفَى إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ)<sup>(٢)</sup>، وجعل الكوفيون (إلا) في هذه القراءة حرف عطف وما بعدها معطوف على ما قبلها<sup>(٣)</sup>.

وقال الأستاذ عباس حسن: ((إتّما ورد صحيحًا مطابقًا للغة بعض القبائل العربية التي تجهل سليقة الكلام التام الموجب والتام غير الموجب متماثلين في الحكم يجوز فيهما، إمّا النصب على الاستثناء وإمّا البذل من المستثنى منه وإمّا الرفع على الابتداء... فلا معنى للتأويل بقصد اخضاع لغة قبيلة للغة نظيرتها))<sup>(٤)</sup>.

لا خلاف بين النحويين في صحة هذه القراءة؛ لأنّ لها نظائر في الكلام المسموع والقياس يؤيدها لكن الذي اختلف فيه هو توجيه القراءة فقد ضعف أبو حيان مذهب القراء في كون (قليل) ارتفع على الابتداء والخبر محذوف وهذا التوجيه فيه تكلف لا داعي له والأولى أن تجعلها بدلًا من الضمير الواو في قوله (فشربوا) إما على تقدير نفي مؤول أو حمل القراءة على ظاهرها من غير تأويل.

- 
- (١) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٦٦ ، ومغني اللبيب : ٥٥٨ ، وشرح الفارض على ألفية ابن مالك : ٢٤٥ - ٢٤٦ .
- (٢) المعجم الكبير : ١٤ / ١٧٨ .
- (٣) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٧٩ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢ / ٢٢٥ ، وضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٢ / ١٧٩ ، (ولم اقف على رأي الكوفيين في مصنفاتهم).
- (٤) النحو الوافي : ٢ / ٣٣٠ .



## - تفسير ضمير الشأن بالخبر

نقل أبو حيان خلاف النحويين في إعراب الاسم المعرف ب(ال) الواقع بعد ضمير الشأن وذكر حجتهم وإعرابهم وتوجيهاتهم وضعف بما لا يتماشى منه مع قوانين العربية وقواعدها، فضمير الشأن أو ما يعرف بالقصة أو المجهول<sup>(١)</sup>، كما يسميه الكوفيون يحتاج إلى ضمير تفسير أو مفسر وهذا المفسر قد يفسر ببديل كما رواه الكسائي ((اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ))<sup>(٢)</sup>، وذهب الأخفش إلى جواز أن يكون البديل مفسراً له<sup>(٣)</sup> وذهب غيره إلى المنع<sup>(٤)</sup> البديل لا يفسره ضمير المبدل<sup>(٥)</sup>.

ورجح أبو حيان جواز أن يفسر ضمير الشأن والقصة بالبديلية ووصفه بالمذهب الصحيح<sup>(٦)</sup>، وممن أجازوه الأخفش ودليله قول الفرزدق<sup>(٧)</sup>:

وقد مات خيرا هم، فلم يهلكاهم عشية بانا رهط كعبٍ وحاتم<sup>(٨)</sup>

ف((الضمير المخفوض عائد على ما أُبدل منه، وهو: رهط كعبٍ وحاتم، كأنه قال: وقد مات خيرا رهط كعبٍ وحاتم، فلم يهلكاهم))<sup>(٩)</sup>، ومثاله جعل ضمير الشأن خبراً ما قاله الزمخشري في قوله تعالى ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حِكْمُنَا الدُّنْيَا﴾ [المؤمنون من الآية: ٣٧].

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٦٣/١، المفصل في صناعة الاعراب: ١٧٣.

(٢) مغني اللبيب: ١٥٨.

(٣) ينظر: شرح جمل لأبن عصفور: ١٢/٢، (ولم أقف على رأي الأخفش في معانيه).

(٤) ينظر: همع الهوامع: ١ / ٢٧٢

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١ / ٢٦٨.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٢٦٩ .

(٧) ديوانه: ٧٦٤.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٢/٢، (ولم أقف على رأي الأخفش في معانيه).

(٩) التذييل والتكميل: ٢ / ٢٦٨.

قال الزمخشري : (( "هذا ضميرٌ لا يُعلم ما يُعني به إلا بما يتلوه من بيانه، وأصله: إن الحياة إلا حياتا، ثم وضع هي موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها وبيئتها))<sup>(١)</sup>، في قوله: ((هي النفس تحمل ما حملت، وهي العرب تقول ما شاءت))<sup>(٢)</sup>.

قال المصنف مضعفاً قول الزمخشري في جعل ضمير الشأن خبراً ((وقد حكى كلام الزمخشري-: "وهذا من جيد كلامه، وفي نظيره بهي النفس وهي العرب ضعفاً لإمكان جعل العرب والنفس بدلين، وتتحملن وتقول خبرين"))<sup>(٣)</sup>، ارتفاع حينن على البدل في قوله تعالى ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [المؤمنون من الآية : ٣٧]

ورد أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك من جواز الأخبار عن ضمير الشأن والقصة بقوله ((ولم يذكر أصحابنا في الضمير الذي يُفسره ما بعده، ولا ينوي بالضمير التأخير، أن يكون مُفسره الخبر، وإنما هذا يُفسره سياق الكلام. وأما ما ذهب إليه المصنف من أن "هي" مُفسرها هو "حياتنا الدنيا" الذي هو الخبر فهو فاسد؛ لأنه إذا فسر الخبر، والخبر مضافٌ لشيءٍ وموصوفٌ بشيءٍ، كان ذلك الضمير عائداً على الخبر بقيد إضافته وقيد صفته، وإذا كان كذلك صار تقدير الكلام: إن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا، ولا يجوز ذلك، كما لا يجوز: ما غلامنا العالم إلا غلامنا العالم؛ لأنه يؤدي إلى أنه لا يُستفاد من الخبر إلا ما يُستفاد من المبتدأ، وذلك لا يجوزن ولذلك منعوا: رب الدار مالکها وسيد الجارية مالکها. وليس في كلام الزمخشري ما يدل على ما ذهب إليه المصنف؛ لأنه قال: "وضع هي موضع الحياة"، فلم يقل: "موضع حياتنا الدنيا" الذي هو الخبر. وقوله: "لأن الخبر يدل عليها وبيئتها" يعني أن سياق هذا الكلام دل على أن المضمير هو الحياة))<sup>(٤)</sup>.

(١) الكشف: ٢٣/٣.

(٢): المصدر نفسه: ٣ / ١٨٧ .

(٣) شرح التسهيل : ١٦٣/١، وينظر: التذييل والتكميل: ٢٦٩/٢ .

(٤) التذييل والتكميل: ٢٦٩/٢ - ٢٧٠.

هذا الذي ذكره ابن مالك وضعفه تابعه ابن هشام في هذا المذهب فذكر أن النفس والعين في قولك (هي النفس وهي العين) يمكن أن يكونا خبرين، إلا إن في كلام ابن مالك ضعفاً لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون (هي) ضمير القصة فأراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لأنه مُتَعَيَّن فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده<sup>(١)</sup>.

وأما الضمير فسماه البصريون ضمير الشأن والحديث إذا جاء الحال مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً، والجملة بعده إخبار عنه، ولا يصح أن يعطف عليه الضمير، ولذلك لا يبدل ولا يؤكد ولا يتقدم خبره عليه، والكوفيون يسمونه ضمير المجهول؛ لأنه لا يدري عندهم ما يعود عليه<sup>(٢)</sup>، ويقال أيضاً: إنه ضمير القصة وما بعده بدل مفسر له<sup>(٣)</sup>.

وضمير الشأن أو ما يعرف بضمير القصة أو ما يسمى بالضمير المجهول لا يدري معناه لذلك فهو يحتاج ما يفسره وهذا المفسر أجاز أن يكون بدلاً يقع بعد اسم وهو اسم معرفة نحو (هي العين وهي الدنيا) وهذه المعارف أعربها النحاة بدلاً فسر بها هذا الضمير المجهول وذهب بعضهم إلى جواز تفسيره بالخبر وهذا مذهب ضعيف لا يلتفت إليه النحاة.

### - نصب الظرف الواقع خبراً على المحل أو المخالفة

قد يقع الظرف خبراً نحو (زيدٌ عندك وخالداً امامك وعلياً خلفك) والظرف ليس هو خبر بل الخبر محذوف مقدراً بـ(كائن أو استقر أو مستقر)<sup>(٤)</sup>، والظرف منتصب لكن الكوفيين اختلفوا في العامل الذي نصبه، فنقل أبو حيان هذا الخلاف عن ابن مالك فذكر ولا للمخالفة

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١/١٦٣، و مغني اللبيب : ٦٣٦ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣٦٣، المفصل في صناعة الاعراب: ١٧٣ همع الهوامع: ١ / ٢٧٢ .

(٣) ينظر: حاشية الصبان : ١ / ١٦١ .

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٢١٠.

## Abstract

In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful, all praise is due to Allah, Lord of the worlds, and peace and blessings upon the best of creation, the Prophet Muhammad and his pure family, and all his companions.

Afterwards, those who read our Arabic heritage find it rich in syntactic judgments and linguistic phenomena. The weak grammatical judgment is one of the many aspects of our syntactic heritage, which was a criterion for grammarians in critiquing their syntactic structures. Modern researchers have undertaken to study and clarify the state of weakness in syntactic issues, driven by the importance of judgments to grammarians who were motivated by the preservation of the language of the Holy Quran.

Given the significance of this topic and the encouragement of my professors, I chose to study one of the syntactic judgments, namely (the weak judgment). Thus, the study is titled "The Weak Syntactic Judgment According to Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 A.H.) in his Book (Al-Tadhil and Al-Takmil): An Evaluative Study." I reviewed the scientific material, collecting approximately 200 issues, then re-examined and revised these issues, excluding those similar to previous studies, leaving only a few to ensure the study's scope was adequate. After thorough examination, it was found that there are 87 issues suitable for study, as dictated by the research plan, which is divided into an introduction, a preface, two chapters, and a conclusion that includes the main findings and a list of sources and references used in the study.

The preface, titled "Abu Hayyan and Weak Judgments," discusses two aspects: first, an introduction to Abu Hayyan Al-Andalusi and his book "Al-Tadhil and Al-Takmil" in a brief manner due to their well-established studies; second, an introduction to the concept of judgment and the weak, including the history of the weak judgment, its terminologies, causes of weakening, and reasons through: (contradiction with hearing, contradiction with analogy, and contradiction with grammatical rules).

The first chapter was titled "Permissible Use of Weak Syntactic Rules", and it was divided into two sections. The first section dealt with "Permissible Use of Weak Syntactic Rules in Nouns", while the second focused on "Permissible Use of Weak Syntactic Rules in Verbs, Particles, and Tools." In this chapter, we explained the weak syntactic rules that grammarians have applied to the structures of nouns, verbs, particles, and tools. Despite their weakness, grammarians allowed their use.

The second chapter was titled "Prohibited Use of Weak Syntactic Rules" and was also divided into two sections. The first section discussed "Prohibited Use of Weak Syntactic Rules in Nouns", and the second examined "Prohibited Use of Weak Syntactic Rules in Verbs, Particles, and Tools." We demonstrated that there are weak syntactic structures whose use has been prohibited. Following these chapters is a conclusion that outlines the key findings of the study. The research concludes with a bibliography of sources and references that supported the dissertation, including old and modern syntactic and linguistic books, numerous books on Qur'anic readings, several poetry collections, as well as various dictionaries, exegesis works, books of hadith, and literature and biography books. Additionally,

theses, dissertations, research papers, and relevant websites were listed in the bibliography.

In my research, I employed a descriptive methodology. My work involved analyzing the issues from the book "Al-Tadhil wa Al-Takmil" by studying them through the perspectives of grammarians and concluding with an explanation of their weaknesses. The distribution of issues in each section was based on the structure of "Al-Tadhil wa Al-Takmil," and I supported the study with the views of modern scholars on many syntactic issues.

My study differs from previous research in that I analyzed weak syntactic rules as a distinct category of syntactic judgment. Furthermore, my theoretical framework for weak rules, as presented in the introduction, differs from earlier studies. I posited that weak rules hold a rank above error but below correctness due to a specific reason. The ancients were clear in drawing the boundaries between weak rules and other syntactic judgments. Additionally, my study's approach differed, whereas previous studies were not exclusively focused on syntactic aspects, as seen in the work "The Weaknesses of Al-Samin Al-Halabi in his Book 'Al-Durr Al-Masoon': A Morphological and Syntactic Study", which also discussed some morphological issues.

Every research effort faces challenges, and among them in my case was gathering previous studies, many of which were not easily accessible, especially the Egyptian study, which took over six months to acquire. Moreover, some sources that dealt with syntactic judgments and others were difficult to obtain, but by God's grace, I managed.

I cannot forget the profound impact of my esteemed supervisor, Dr. Ali Abdullah Hussein Al-Anbaki, who was a great support throughout all stages of writing. He was a guiding light, always offering direction and advice. May God reward him abundantly, grant him health and wellness, and preserve him for his students and for knowledge—indeed, He is the best helper and supporter.

Lastly, I thank God for enabling me to present this work in its current form, and I apologize for any mistakes or shortcomings. Perfection belongs to God alone, but I remain open to any corrections or suggestions that could improve this work.

Finally, I pray that God grants us success in serving the language of the Holy Qur'an and forgives our sins and the errors of our pens. Repentance is from us, and acceptance and forgiveness are from Him. Praise be to God, the Lord of the Worlds.

**The researcher**